A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/81
7 February 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون

زيادة فعالية مبدأ إجراء
انتخابات دورية ونزيهة

رسالة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ١٩٩١
وموجهة إلى الامين العام من الممثل
الدائم لميانمار لدى الامم المتحدة

أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ والموجهة إليكم من ممثل لكسمبرغ الدائم لدى الامم المتحدة ، وإلى البيان المتعلق بميانمار الصادر عن الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء الاثنتي عشرة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، المرفق بتلك الرسالة والذي عمم نصه ونصها بوصفهما وثيقة الجمعية العامة A/46/63 المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

وفي هذا الصدد ، أتشرف بإبلاغكم بأن نفس البيان قد أرسل رسميا إلى وزارة خارجية حكومة اتحاد ميانمار من سفارة فرنسا في رانغون . ومرفق طيه نص رد الوزارة على السفارة ، والوارد في مذكرة الوزارة المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (انظر المرفق) .

وعلاوة على ذلك ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لإيضاح أنه بموجب القانون رقم ٨٩/١٥ - الذي سنّه في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ مجلس الدولة لإحلال القانون والنظام - فقد تغير اسم بلدي إلى اتحاد ميانمار اعتبارا من ذلك التاريخ . لذلك ، فإن من المؤسف تماما أن تصر الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي على الاشارة إلى بلدي باسمه القديم . ولا يمكن أن يؤخذ هذا إلاّ على أنه عمل من أعمال الاهانة الموجهة إلى دولة ميانمار بأسرها .

وأكون ممتنا لو أمكنكم اتخاذ اللازم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة في إطار البند المعنون "زيادة تعزيز مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة" .

(توقيع) كياو مين
السفير
الممثل الدائم

مرفق

مذكرة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١
وموجهة إلى سفارة فرنسا في رانغون من
وزارة خارجية ميانمار

تهدي وزارة خارجية اتحاد ميانمار تحياتها إلى سفارة فرنسا وتتشرف ، إيماء إلى مذكرتها رقم 01/90-MOFA المؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ والمرفق طيها نص بيان الاتحاد الأوروبي بشأن ميانمار ، الصادر في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ عن الدول الأعضاء الاثنتي عشرة في الاتحاد الأوروبي .

والوزارة يسرها أن تلاحظ ما أعرب عنه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في البيان من ارتياح للأسلوب الذي جرت به الانتخابات الديمقراطية المتعددة الأحزاب في ميانمار خلال أيار/مايو الماضي .

إلا أن الوزارة ترفق رفضا باتا الادعاءات الواردة في البيان والتي مؤداها أن حكومة ميانمار لا تستجيب لإرادة الشعب ، وترفض التماسات الممثلين المنتخبين الداعية الى الشروع في عملية ديمقراطية . فلقد أكد مجلس الدولة لإحلال القانون والنظام ، مرارا ، أنه لا تتوافر لديه النية على إرجاء نقل السلطة إلى حكومة راسخة يتم تشكيلها حسب القانون . وتم التأكيد أيضا ، المرة تلو المرة ، على أن الممثلين المنتخبين سيتحملون المسؤولية الأساسية بالنسبة لوضع دستور ، وأن مجلس الدولة لإحلال القانون والنظام سيسلم السلطة إلى حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا .

أما بالنسبة للاتهامات القائلة بانتهاك الحقوق المدنية والديمقراطية في ميانمار ، فإن الوزارة تود تبيان أن شعب ميانمار يتمتع بالحريات الأساسية الكاملة وفقا للقانون . وعلاوة على ذلك ، فإن مجلس الدولة لإحلال القانون والنظام قد أوضح ، مرارا وتكرارا ، عدم وجود أي سجناء سياسيين في ميانمار ، وأن الأشخاص الذين تم تحديد إقامتهم أو احتجازهم إنما قد تعرضوا لهذا الموقف لا لأسباب سياسية ، وإنما بسبب تجاوزهم للقانون .

لذلك ، تكون وزارة الخارجية ممتنة لو أمكن لسفارة فرنسا عرض الوقائع المذكورة آنفا على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء .

- - - - -